

**Ms ELCIM**  
**Sommaire /Summary**

**الفهرس**

**06/04/2006 - 22619 - النهار**  
أكد ضرورة حماية الصناعة

**06/04/2006 - 11653 - اللواء**  
الزعتري : مطلوب سياسة صناعية عملية

**06/04/2006 - 18831 - البيرق**  
الجميل : مع اتخاذ اجراءات تحول دون اعدام القطاع الصناعي

**06/04/2006 - 17088 - الشرق**  
الجميل : لتدعيم الصناعة الوطنية

**06/04/2006 - 2231 - المستقبل**  
الجميل يحذر من هجرة الصناعة

**06/04/2006 - 6236 - الديار**  
الجميل : المطلوب اجراءات تحول دون اعدام القطاع الصناعي

# النضار

## أكد ضرورة حماية الصناعة

### الجميل: المشكلة في سياسة الدولة وليس في الاتفاقات الخارجية

أكد وزير الصناعة بيار الجميل ضرورة حماية الصناعة الوطنية التي باتت على مستوى رفيع من الجودة ومقبولة في الاسواق العالمية، محذراً من نسف القطاع لانه يؤدي الى ضرب جزء كبير من الاقتصاد الوطني. ودعا الى فرض نوع من الرسم النوعي او الوقائي على بعض السلع لمنع الاغراق وتأمين التنافس بين السلعة الوطنية ومثيلاتها الاجنبية على اساس النوعية وليس على اساس التكلفة المتدنية.

ولفت الى ان الصناعة التي تتميز بالقيمة المضافة تفعل الاقتصاد وتزيد النمو وتؤمن فرص العمل، "لذا، بادرنا الى ابراز اهمية القطاع الصناعي، وتحدثنا عن سياسة تدعيم وليس دعم للقطاع ليتطور ويحافظ على ميزاته فتخفف تاليا الدولة من الحمولة الزائدة الملقاة على عاتقه". وذكر بأن الصناعيين لم يتأخروا عن سداد التزاماتهم طوال الحرب ولم يمنحوا فرصة لالتقاط الانفاس والانطلاق مجددا الى المنافسة والحدثة، اضافة الى ان الدولة ألغت الرسوم الجمركية على المواد المستوردة عام 2000، بينما لم تقم اي دولة بخطوة مماثلة مما ادى الى نسف قطاعات انتاجية كبيرة من اهمها النسيج". وتحدث الجميل عن تنسيق مستمر مع وزارتي المال والاقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين، شارحاً مضمون الخطة الصناعية التي وضعها بعنوان "صناعة لشباب 2010"، مؤكداً تنفيذ 80 الى 85 في المئة من المرحلة الاولى منها، "وثمة مواضيع اخرى تحتاج الى قرارات حكومية او تعديل او سنّ قوانين جديدة في مجلس النواب". وقال ان وزارة الصناعة تقوم بواجباتها حيال الصناعيين، كذلك خصصت الحكومة 3 مليارات ليرة للترويج للصناعة الوطنية، "من هنا الحملة الاعلانية "يتحب لبنان؟ حب صناعتو". ووضح ان الوزارة تعمل: "نعمل لفتح اسواق جديدة وتفعيل اجتماعات العمل مع كل القطاعات توصلنا الى وضع خطة مستقبلية تعنى بكل منها"، محفزاً عمليات الدمج وتأمين تمويل مشترك محلي وخارجي لاقامة صناعات حديثة. وامل في ان يفرج عن الدراسة المكلف بها مكتب متخصص عن الاسواق المحتملة للبنان، "لوضعها في تصرف الصناعيين وللفادة منها حيال سبل الدخول الى الاسواق الاسكندنافية وتوجيه منتجاتهم الى الدول القادرة على استيعاب هذا الانتاج وليس الى اسواق لا تستوعب بضائعنا".

وعدد الوزير الجميل المشاريع التي تدعمها الوزارة للنهضة بالقطاع الصناعي، بينها البرنامج الاوروبي - اللبناني للتحديث الصناعي، مؤكداً "اننا متحمسون للشراكة الاوروبية ولا سيما ان المواصفات اللبنانية متطابقة مع مثيلاتها الاوروبية، ولا يمكن ان يبقى لبنان بلداً معزولاً وهو يلتزم بالاتفاقات المبرمة". واعتبر ان المشكلة تكمن في سياسة الدولة حيال الصناعيين والاتفاقات الخارجية، داعياً الى معالجتهم "وليس الاستنتاج بان لبنان يريد البقاء في اطار منغلق". واذ حذر من "الهجرة الصناعية الى الخارج"، أكد ضرورة اعطاء فرصة الى الصناعيين في مقابل الدعم الذي توفره سائر الدول لقطاعاتها الانتاجية "بحيث نكون متكافلين ويصبح التنافس على النوعية وليس على السعر الاقل".

## لقاء وفد من جمعية الصناعيين مع صناعيي صيدا الزعتري: مطلوب سياسة صناعية عملية

صيدا - سامر زعتري:

أكد رئيس جمعية الصناعيين فادي عسبود أن تصحيح الرواتب لا يكون بالضرورة بزيادة الأجر ولا يمكننا أن نتحدث بهذا الأمر قبل أن يكون هناك عملية اصلاح شاملة وكاملة للضمان الاجتماعي.

ترأس عبود وفداً من الجمعية لزيارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب، حيث عقد لقاء مع الصناعيين شارك فيه محمد الزعتري، والأمين العام لجمعية الصناعيين غازي يحيى، ورئيس تجمع صناعيي الجنوب محمد حسن صالح، ورئيس تجمع صناعيي جبل عامل عبد الرؤوف عز الدين، في حضور أعضاء مجلس إدارة الغرفة والتجمع.

استهل اللقاء بكلمة للزعتري قال فيها: نعرفون مثلي حالة الجنوب الاقتصادية ووضع الأنشطة الصناعية فيه، وهي حالة تتطلب إعادة نظر فعلية بحيث تكون حصة منطقتنا من النمو الصناعي متناسبة مع إمكاناتنا وقدراتنا، ونقطة ارتكاز أساسية في التوازن الإنمائي المنشود، صحيح أن ما نمر به من أحداث سياسية وتراجع اقتصادي له تأثيرات ظرفية لا يستهان بها، وصحيح أن الجنوب عاش معاناة

كبيرة في العقود الغابرة نتيجة الإحتلال الإسرائيلي والإهمال المزمن، إلا أن ذلك لم يدخل الجنوبي إلى كهوف اليأس ويمنع عنه نور الأمل. أضاف: رغم كل ذلك نرى بعين التفاؤل مؤسسات صناعية تعمل بمستوى راق وأخرى تتحضر للنشاط، وهذا ما يجعلنا نكرر المطالبة بسياسة للصناعة عقلانية وعلمية وذات رؤية واضحة لأن منطقتنا، ولبنان بأسره، يمكن أن يجني من إقباله على الصناعات المناسبة له خيراً كثيراً. وأشار الزعتري إلى أن الإصلاح، خصوصاً الإصلاح الاقتصادي، هو ركيزة كل أمن واستقرار سياسي واجتماعي.

### عبود

ثم تحدث عبود فقال: هناك موقف ليس فقط للصناعيين بل للهيئات الاقتصادية كلها أن موضوع زيادة الضرائب إذا لم يسبقه - وليس أن يتراقف معه - إصلاحات ملموسة، وكلنا نعتبرها قابلة للحياة.. فالهيئات الاقتصادية غير مقتنعة أبداً بالزيادة الضرائبية قبل أن يتوقف الهدر، ونحن لم نتسلم الورقة بشكلها النهائي.. لكن نحن نتكلم بالمبدأ ولا بد من توجيه تحية من الجنوب إلى وزير الصناعة

بيار الجميل ونحن سمعناه يعلن الحرب على أعداء الصناعة في لبنان، ونقول له من الجنوب أننا جنودك للحرب. ولغت عبود إلى خطة وزارة الصناعة للنهوض بالقطاع، مشيراً إلى أن هناك خطة طوارئ للمائة يوم، وخطة شباب لبنان لعام ٢٠١٠، معتبراً أن أي نمو بدون خلق فرص عمل وبدون إعطاء القطاع الصناعي سيكون النمو ناقصاً... ورداً على سؤال حول ما طرحه الاتحاد العمالي العام وتجمع الصناعيين بالنسبة للأجور رأى عبود أن الفرق شاسع بالنسبة للأرقام التي صدرت عن لجنة المؤشر، موضحاً أن لجنة المؤشر لها دور تقني. وقال: إن الفرق بين رأينا ورأي الاتحاد العمالي العام، أننا نستند إلى الإحصاء المركزي الذي يمثل الحكومة اللبنانية والذي يتحدث عن ارتفاع مؤشر الغلاء ٨٪، أما الاتحاد العمالي العام فيتحدث عن نسبة كبيرة هي ٤٦٪، وهذه الورقة التي قدمها الاتحاد لا يوجد فيها أية أرقام أو حسابات، ونحن لا نفهم هذا الفرق الشاسع، إن تصحيح الرواتب ليس بالضرورة أن يكون بزيادة الأجر، ولا يمكننا أن نتحدث بهذا الأمر قبل أن يكون هناك عملية اصلاح شاملة وكاملة للضمان الاجتماعي، وقبل الإصلاحات التي نطالب بها.

## الجميل: مع اتخاذ اجراءات تحول دون اعدام القطاع الصناعي

الاعلانية «بتحب لبنان حب صناعتو». وقال: «تعمل ايضا على فتح اسواق جديدة وتفعيل اجتماعات العمل مع القطاعات كافة، حتى تضع خطة مستقبلية تعنى بكل قطاع. ونحن نشجع على اقامة مشاريع دمج وتأمين تمويل مشترك محلي وخارجي لاقامة صناعات حديثة في لبنان. وبيمننا في المرحلة النهائية الوصول الى الصناعات الجديدة في المستقبل تفتح اسواقا وأفاقا جديدة للمنتجات اللبنانية. ولقد كلفنا مكتبا متخصصا بوضع دراسة شاملة عن الامكنة التي يمكن ان يصدر اليها لبنان، واكتشفنا ان السويد مثلا تصدر اليها بقيمة 500 مليون دولار سنويا تقريبا، فيما لا تستورد من لبنان سنويا الا في حدود الـ 5 او 0 ملايين دولار. ونأمل في ان يفرج عن هذه الدراسة قريبا ونضعها في تصرف الصناعيين للافادة منها ومن طرق الدخول الى الاسواق الاسكندنافية وتوجيه منتجاتهم الى البلدان القادرة على استيعاب هذا الانتاج وليس الى اسواق لا تستوعب بضائعها». وعدد المشاريع التي تدعمها وزارة الصناعة للنهضة بالقطاع الصناعي، ومن بينها البرنامج الاوروبي اللبناني للتحديث الصناعي، وقال: «هناك بعض السياسات ادت الى ضرر وفي الامكان المعالجة من طريق اتخاذ مبادرات كفرض رسم عادل لا يخالف انظمة منظمة التجارة العالمية التي نتفاوض حاليا من اجل الانضمام اليها. ولا يجوز ان ننهي البلد صناعيا في الفترة الفاصلة عن انضمامنا الى منظمة التجارة العالمية. ولا يجوز اعدام قطاع صناعي منتج للبلد، لاننا بنسفه يكن ان نضرب جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني. فالخدمات تقوم اجمالا على التبادل والعالم اصبح صغيرا، ولم تعد هناك بوابات. والصناعة قادرة على تقوية الاقتصاد وتأمين فرص العمل وتنمية المناطق في شكل عادل والحد من الهجرة. وعلى الدولة ان تغطي الصناعة فرصة عادلة لان مردود هذا القطاع هائل على الاقتصاد الوطني».

اضاف: «اننا متحمسون للشراكة الأوروبية وكل المواصفات اللبنانية متطابقة مع مثيلاتها الأوروبية، ولا يمكن ان يبقى لبنان بلدا معزولا وهو يلتزم بالاتفاقات المبرمة، ونطالب احيانا بان لا نكون كالتلميذ الشاطر في وقت ننفذ نحن الاتفاقية كما يلزم اما الدول الاخرى لا تلتزم. ونطالب احيانا بفرض المعاملة بالمثل. اما المشكلة الحقيقية ليست في مضمون الاتفاقيات الخارجية. هذه مشكلة سياسة الدولة تجاه الصناعيين وتجاه الاتفاقات الخارجية. هذه مشكلة داخلية يجب معالجتها وليس الاستنتاج بان لبنان لا يريده الذهاب الي الانفتاح بل يريد البقاء في اطار منغلق».

وختم: «من حقنا في مقابل الدعم الذي توفره سائر الدول لقطاعاتها الانتاجية، اعطاء فرصة للصناعيين، بحيث نكون متكافلين ويصبح التنافس على النوعية وليس على الارخص»، محذرا من «الهجرة الصناعية الى الخارج».

اعلن وزير الصناعة بيار الجميل ان «العالم اصبح صغيرا ولم تعد هناك بوابات امام التبادل، والصناعة اللبنانية باتت على مستوى عال من الجودة ففدت مقبولة جدا في الاسواق العالمية»، وقال: «علينا اتخاذ سلسلة من التدابير تحول دون اعدام القطاع الصناعي في لبنان، لان نسفه يؤدي الى ضرب جزء كبير من الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الاجراءات فرض نوع من الرسم النوعي او الوقائي على بعض السلع لمنع الاغراق وتأمين التنافس بين السلعة الوطنية ومثيلاتها الاجنبية على اساس النوعية وليس على اساس الكلفة المتدنية».

اضاف: «كان يحكم لبنان منطقتين: منطقتي التجارة والخدمات ومنطق الانتاج والتصنيع. ونحن نؤمن بالمنطق الثاني، ان البلدان المتقدمة يطلق عليها وصف البلدان الصناعية وليس البلدان التجارية او الزراعية، مع العلم اننا لا ننكر اهمية الزراعة والتجارة في اي اقتصاد». وشدد على «ان الصناعة التي تتميز بالقيمة المضافة تفعل الاقتصاد وتزيد النمو وتؤمن فرص العمل. لذلك قمنا بالمرحلة الزمنية الاولى من عملنا الوزاري بابراز اهمية القطاع الصناعي ومدى اهميته. ونحن نتحدث عن سياسة تدعيم للقطاع وليس سياسة دعم حتى يتطور ويحافظ على ميزاته وبالتالي تخفف الدولة من الحمولة الزائدة الملقاة على هذا القطاع». وذكر بان الصناعيين لم يتأخروا عن سداد التزاماتهم طوال ايام الحرب ولم يعطوا فرصة لالتقاط الانفاس والانطلاق مجددا الى المنافسة والحدائق، اضعف الى ذلك ان الدولة الفت كل الرسوم الجمركية على المواد المستوردة في العام 2000، في حين لم تقم اي دولة في العالم بخطوة مماثلة، مما ادى الى نسف قطاعات انتاجية كبيرة من اهمها النسيج».

وقال: «ان الصناعي يدفع اعلى فاتورة مازوت وكهرباء في العالم لذلك نتمنى لو ان وزارة الصناعة قادرة على تأمين تخفيضات معينة لا سيما للصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة. وهناك نموذج آخر للتدعيم وهو فرض رسم نوعي او وقائي يعطي ضمانا للسوق الانتاجي المحلي حتى لا يصير هناك اغراق ويعطي فرصة متساوية بين الانتاج المستورد والانتاج المحلي والافضلية تكون للنوعية».

وتحدث عن تنسيق مستمر مع وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين، شارحا مضمون الخطة الصناعية التي وضعها بعنوان «صناعة لشباب (2010)، مؤكدا تنفيذ 80 الى 85% من المرحلة الاولى منها، و«تبقى مواضيع اخرى تحتاج الى قرارات حكومية او تعديل او سن قوانين جديدة في مجلس النواب، وهذه ليست من صلاحية وزير الصناعة».

واعلن «ان الوزارة تقوم بواجباتها تجاه الصناعيين وهناك بروتوكول موقع مع الجمعية»، وقال: «خصصت الحكومة 2 مليارات ليرة للترويج للصناعة الوطنية ومن هنا الحملة

## الجميل: لتدعيم الصناعة الوطنية من خلال فرض رسم وقائي

مؤكداً تنفيذ ٨٠ الى ٨٥ في المئة من المرحلة الاولى منها، وتبقى مواضيع اخرى تحتاج الى قرارات حكومية أو تعديل او سن قوانين جديدة في مجلس النواب، وهذه ليست من صلاحية وزير الصناعة.

وتابع: «نعمل أيضاً على فتح أسواق جديدة وتفعيل اجتماعات العمل مع القطاعات كافة، حتى نضع خطة مستقبلية تعنى بكل قطاع. ونحن نشجع على إقامة مشاريع دمج وتأمين تمويل مشترك محلي وخارجي لإقامة صناعات حديثة في لبنان. ويهمنا في المرحلة النهائية الوصول الى الصناعات الجديدة في المستقبل تفتح أسواقاً وأفاقاً جديدة للمنتجات اللبنانية. ولقد كلفنا مكتباً متخصصاً بوضع دراسة شاملة عن الأمكنة التي يمكن ان يصدر إليها لبنان، واكتشفنا ان السويد مثلاً تصدر إلينا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنوياً تقريباً، فيما لا تستورد من لبنان سنوياً إلا في حدود الـ ٤٠٠ مليون دولار. ونأمل في ان يفرج عن هذه الدراسة قريباً ونضعها في تصرف الصناعيين للإفادة منها ومن طرق الدخول الى الأسواق الاسكندنافية وتوجيه منتجاتهم الى البلدان القادرة على استيعاب هذا الانتاج وليس الى أسواق لا تستوعب بضائعنا».

أكد وزير الصناعة بيار الجميل في حديث مع شبكة الـ CNBC الفضائية العربية، ان الصناعة اللبنانية باتت على مستوى عالٍ من الجودة بحيث غدت مقبولة جداً في الأسواق العالمية، وقال: «علينا اتخاذ سلسلة من التدابير تحول دون إعدام القطاع الصناعي في لبنان، لأن نسفه يؤدي الى ضرب جزء كبير من الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات فرض نوع من الرسم النوعي أو الوقائي على بعض السلع لمنع الإغراق وتأمين التنافس بين السلعة الوطنية ومثيلاتها الاجنبية على أساس النوعية وليس على أساس الكلفة المتدنية».

وأضاف: «ان الصناعي يدفع أعلى فساتورة مسازوت وكهرباء في العالم. لذلك نتمنى لو ان وزارة الصناعة قادرة على تأمين تخفيضات معينة ولا سيما للصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة». اضاف: «هناك نموذج آخر للتدعيم وهو فرض رسم نوعي أو وقائي يعطي ضماناً للسوق الانتاجي المحلي حتى لا يصير هناك إغراق ويعطي فرصة متساوية بين الانتاج المستورد والانتاج المحلي والافضلية تكون للنوعية». وتحدث عن تنسيق مستمر مع وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين، شارحاً مضمون الخطة الصناعية التي وضعها بعنوان «صناعة لشباب ٢٠١٠».

# الجميل يحذر من هجرة الصناعة: الرسوم النوعية ضمانة للإنتاج

نوعي او وقائي، يعطي ضمانة للسوق الانتاجية المحلية حتى لا يصير هناك اغراق، ويعطي فرصة متساوية بين الانتاج المستورد والانتاج المحلي والافضلية تكون للنوعية».

وتحدث عن تنسيق مستمر مع وزارتي المال والاقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وأكد أنه تم تنفيذ بين 80 و 85% من المرحلة الأولى للخطة الصناعية التي وضعها بعنوان «صناعة لشباب 2010»، وأعلن «أن الوزارة تقوم بواجباتها تجاه الصناعيين، وهناك بروتوكول موقع مع الجمعية»، وقال «خصصت الحكومة 3 مليارات ليرة، للترويج للصناعة الوطنية، ومن هنا الحملة الاعلانية (بتحجب لبنان حب صناعتو)».

وإذ أكد العمل على فتح أسواق جديدة، قال الجميل «يهمنا في المرحلة النهائية الوصول الى الصناعات الجديدة في المستقبل، تفتح اسواقا وافاقا جديدة للمنتجات اللبنانية، ولقد كلفنا مكتباً متخصصاً بوضع دراسة شاملة عن الامكنة التي يمكن ان يصدر اليها لبنان»، وأمل في ان يفرج عن هذه الدراسة قريباً لوضعها في تصرف الصناعيين للافادة منها.

وعدد الوزير الجميل المشاريع التي تدعمها وزارة الصناعة للنهضة بالقطاع الصناعي، ومن بينها البرنامج الاوروبي اللبناني للتحديث الصناعي، وقال «إننا متحمسون للمشاركة الاوروبية وكل المواصفات اللبنانية متطابقة مع مثيلاتها الاوروبية، ولا يمكن ان يبقى لبنان بلداً معزولاً، وهو يلتزم الاتفاقيات المبرمة، ونطالب احياناً بان لا نكون كالتلميذ الشاطر في وقت ننفذ نحن الاتفاقية كما يلزم اما الدول الاخرى لا تلتزم، ونطالب احياناً بفرض المعاملة بالمثل، اما المشكلة الحقيقية ليست في مضمون الاتفاقيات الخارجية، هذه مشكلة سياسة الدولة تجاه الصناعيين وتجاه الاتفاقيات الخارجية، هذه مشكلة داخلية يجب معالجتها، وليس الاستنتاج بان لبنان لا يريد الذهاب الى الانفتاح بل يريد البقاء في اطار مغلق».

أكد وزير الصناعة بيار الجميل «أن الصناعة اللبنانية باتت على مستوى عال من الجودة، بحيث غدت مقبولة جداً في الاسواق العالمية»، وقال «علينا اتخاذ سلسلة من التدابير تحول دون اعدام القطاع الصناعي في لبنان، لأن نفسه يؤدي الى ضرب جزء كبير من الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الاجراءات، فرض نوع من الرسم النوعي او الوقائي على بعض السلع، لمنع الاغراق وتأمين التنافس بين السلعة الوطنية ومثيلاتها الاجنبية، على اساس النوعية وليس على اساس التكلفة المتدنية»، وحذر من الهجرة الصناعية الى الخارج.

كلام الجميل جاء في حديث الى إحدى المحطات الفضائية العربية، قال فيه «كان يحكم لبنان منطلقان: منطق التجارة والخدمات ومنطق الانتاج والتصنيع، ونحن نؤمن بالمنطق الثاني، خصوصاً ان البلدان المتقدمة يطلق عليها وصف البلدان الصناعية وليس البلدان التجارية او الزراعية، مع العلم اننا لا ننكر اهمية الزراعة والتجارة في اي اقتصاد».

وأضاف «قمنا بالمرحلة الزمنية الاولى من عملنا الوزاري، بابرار اهمية القطاع الصناعي ومدى اهميته، ونحن نتحدث عن سياسة تدعيم للقطاع، وليس سياسة دعم حتى يتطور ويحافظ على ميزاته، وبالتالي تخفف الدولة من الحمولة الزائدة الملقاة على هذا القطاع».

وذكر بان الصناعيين لم يتأخروا عن سداد التزاماتهم طوال ايام الحرب، ولم يعطوا فرصة لالتقاط الانفاس، والانطلاق مجدداً الى المنافسة والحداثة، ولفت الى ان الدولة الغت كل الرسوم الجمركية على المواد المستوردة في العام 2000، «في حين لم تقم اي دولة في العالم بخطوة مماثلة، ما ادى الى نصف قطاعات انتاجية كبيرة من اهمها النسيج».

ورأى أن الصناعي يدفع أعلى فاتورة مازوت وكهرباء في العالم، وأمل «لوان وزارة الصناعة قادرة على تأمين تخفيضات معينة، لاسيما للصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة، وهناك نموذج آخر للتدعيم، وهو فرض رسم

# الديبار

## الجميل : المطلوب اجراءات تحول دون اعدام القطاع الصناعي

وهناك نموذج اخر للتدعيم وهو فرض رسم نوعي او وقائي يعطي ضمانات للسوق الانتاجية المحلية حتى لا يصير هناك اغراق ويعطي فرصة متساوية بين الانتاج المستورد والانتاج المحلي والافضلية تكون للنوعية.

واعلن ان الوزارة تقوم بواجباتها تجاه الصناعيين وهناك بروتوكول موقع مع الجمعية، كما خصصت الحكومة 3 مليارات ليرة للترويج للصناعة الوطنية ومن هنا الحملة الاعلانية «بتحجب لبنان حب صناعتو» ونعمل ايضا على فتح اسواق جديدة وتفعيل اجتماعات العمل مع كافة القطاعات حتى نضع خطة مستقبلية تُعنى بكل قطاع ونحن نشجع على اقامة مشاريع دمج وتأمين وتمويل مشترك محلي وخارجي لاقامة صناعات حديثة في لبنان. وبهنا في المرحلة النهائية الوصول الى الصناعات الجديدة في المستقبل تفتح اسواقا وافاقا جديدة للمنتجات اللبنانية. ولقد كلفنا مكتبا متخصصا بوضع دراسة شاملة عن الامكنة التي يمكن ان يصدر اليها لبنان واكتشفنا ان السويد مثلا تصدر اليها بقيمة 500 مليون دولار سنويا تقريبا، فيما لا تستورد من لبنان سنويا الا بحدود الـ 4 او 5 ملايين دولار. ونأمل ان يفسر عن هذه الدراسة قريبا ونضعها بتصرف الصناعيين للاستفادة منها ومن طرق الدخول الى الاسواق الاسكندنافية مثلا وتوجيه منتجاتهم الى البلدان القادرة على استيعاب هذا الانتاج وليس الى اسواق لا تستوعب بضائعنا.

وعدد المشاريع التي تدعمها وزارة الصناعة للنهضة بالقطاع الصناعي ومن بينها البرنامج الاوروبي اللبناني للتحديث الصناعي.

ولفت الى اننا مستحسسون للشراكة الأوروبية وكل المواصفات اللبنانية متطابقة مع مثيلاتها الأوروبية ولا يمكن ان يبقى لبنان بلدا معزولا وهو يلتزم بالاتفاقيات المبرمة.

اعلن وزير الصناعة بيار الجميل ان العالم اصبح صغيرا ولم تعد هناك بوابات امام التساؤل، والصناعة اللبنانية باتت على مستوى عال من الجودة بحيث غدت مقبولة جدا في الاسواق العالمية. وشدد على وجوب اتخاذ سلسلة من التدابير تحول دون اعدام القطاع الصناعي في لبنان.

اطلق الوزير الجميل سلسلة مواقف في حديث تلفزيوني مع شبكة الـ CNBC الفضائية العربية وشرح ان لبنان كان يحكمه منطلقان: منطق التجارة والخدمات ومنطق الانتاج والتصنيع. ونحن نؤمن بالمنطق الثاني، خصوصا ان البلدان المتقدمة يطلق عليها وصف البلدان الصناعية وليس البلدان التجارية او الزراعية مع العلم اننا لا ننكر اهمية ودور الزراعة والتجارة في أي اقتصاد.

وقال: ان الصناعة التي تتميز بالقيمة المضافة تفعل الاقتصاد وتزيد النمو وتؤمن فرص العمل. ولذلك قمنا بالمرحلة الزمنية الاولى من عملنا الوزاري بابراز اهمية القطاع الصناعي ومدى اهميته. ونحن نتحدث عن سياسة تدعيم للقطاع وليس سياسة دعم حتى يتطور ويحافظ على مميزاتة وبالتالي تخفف الدولة من الحمولة الزائدة الملقاة على هذا القطاع.

وذكر بان الصناعيين لم يتأخروا عن سداد التزاماتهم طوال ايام الحرب ولم يعطوا فرصة لالتقاط الانفاس والاطلاق مجددا الى المنافسة والحداثة واذف الى ذلك ان الدولة عام 2000 الغت كل الرسوم الجمركية على المواد المستوردة في حين لم تقم اي دولة في العالم بخطوة مماثلة واذى ذلك الى نسف قطاعات انتاجية كبيرة من اهمها النسيج. كما ان الصناعي يدفع اغلى فاتورة مازوت وكهرباء في العالم. ولذلك نتمنى لو ان وزارة الصناعة قادرة على تأمين تخفيضات معينة لاسيما للصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة.